Document: EB 2020/131(R)/R.2
Agenda: 3
Date: 20 November 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مساعدة صغار المنتجين والمجتمعات الريفية الفقيرة على الازدهار – جدول أعمال للصمود في وجه تغير المناخ في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Meike Van Ginneken
نائبة الرئيس المساعدة
دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة
رقم الهاتف: 2189 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.vanginnerken@ifad.org

Nii Quaye-Kumah
المستشارة الخاصة للرئيس
مكتب الرئيس ونائب الرئيس
رقم الهاتف: 2640 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.quaye-kumah@ifad.org

Jyotsna Puri
مدير شعبة البيئة والمناخ والتمايز بين الجنسين والشمول الاجتماعي
البريد الإلكتروني: j.puri@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والثلاثون بعد المائة
روما، 7-9 ديسمبر/كانون الأول 2020

للاستعراض

أولا- الخلفية

1- يكون فقراء الريف أول من يتأثر بتغير المناخ كما أنهم الأكثر تأثرا به. وبعد سنوات من التقدم في الحد من الجوع في جميع أنحاء العالم، بدأ انعدام الأمن الغذائي في الارتفاع مرة أخرى. ويتزامن ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي مع ثلاث من الأعوام الأربعة الأكثر دفئا المسجلة.[1] ويُستبعد صغار منتجي الأغذية والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة من الفرص الاقتصادية ويتعرضون لمخاطر الجوع المزمن. ويضع تزايد وتيرة وشدة حالات الجفاف وتفشي الآفات والعواصف والفيضانات ضغوطا على سبل عيش المزارعين وفقراء الريف والنظم الإيكولوجية التي يعتمدون عليها. وعلى الجانب الآخر، تساهم النظم الغذائية بما يقرب من ثلث انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، وتأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الطاقة فقط.

2- ويلتزم الصندوق بمساعدة المجتمعات الريفية على الازدهار - وليس البقاء فقط - في مناخ متغير. ويتطلب ذلك تحويل النظم الغذائية - ويركز الصندوق حصريا على تحويل الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية. وعلى هذا النحو، فإنه يؤدي دورا قياديا في توجيه تمويل المناخ العالمي إلى صغار المنتجين والمجتمعات الريفية الفقيرة. ويؤدي الصندوق دورا حيويا في إعطاء صوت للمجتمعات الريفية في الحوار المتعلق بالمناخ وفي تسليط الضوء على آثار تغير المناخ على صغار المنتجين الزراعيين.

3- وانقلبت التوقعات بأن يكون عام 2020 عام العمل المناخي بسبب جائحة كوفيد-19 العالمية. وستنعقد الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الآن في عام 2021. وقد ذكرت إيطاليا والمملكة المتحدة وأطراف أخرى أنها لا ترغب في فقدان الزخم العالمي الذي تحقق في الفترة التي تسبق الموعد الأصلي لانعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

4- وسيكون التكيف مع المناخ والقدرة على الصمود في وجهه من الأولويات العليا للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وهذه فرصة لضمان إدراج الفئات الأكثر ضعفا في صنع القرار في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويتيح قرب موعد انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف من موعد انعقاد مؤتمر قمة النظم الغذائية الذي ينظمه الأمين العام للأمم المتحدة، اللذين يفصل بينهما أشهر فقط، ربط جدولي أعمال المناخ والزراعة. وسيتيح ذلك فرصة للشروع في التحول المطلوب في النظم الغذائية لإطعام سكان العالم الحاليين والمستقبليين بشكل مستدام في ظل تغير المناخ.

5- ويدعو الصندوق الدول الأعضاء فيه إلى الانضمام إليه في ضمان عدم تخلف الأشخاص الأكثر ضعفا الذين ينتجون الأغذية عن الركب في العمل المناخي. ويدعم الأعضاء الصندوق بالفعل من خلال مساهماتهم المالية وشراكاتهم في تنفيذ المشروعات. وقد حان الوقت الآن للعمل معا لضمان أن يحتل الأشخاص الأكثر ضعفا مركز الصدارة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

ثانيا- دور الصندوق في بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ

6- إن الصمود في وجه تغير المناخ هو قدرة نظام ما على التكيف مع آثار تغير المناخ أو التعافي منها، مع الاحتفاظ بالمكونات الأساسية للنظام الأصلي.[2] وبناء القدرة على الصمود في وجه المناخ يتطلب تعزيز النظم الغذائية لكي تستطيع تحمل الصدمات المتعلقة بالمناخ. وسيسمح ذلك للمجتمعات الريفية الفقيرة بمواصلة مسارها لتحقيق التنمية المستدامة والعمل على الخروج من الفقر على الرغم من الصدمات المناخية. وهذا

[1] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، 2018. *حالة المناخ العالمي في عام 2018*.
[2] تعريف معدل من خطة عمل مجموعة البنك الدولي المعنية بالتكيف والقدرة على الصمود.

يعني أن الحكومات والقطاع الخاص والجهات الأخرى بحاجة إلى إعادة تشكيل النظم الغذائية لإطعام العالم، والنهوض بسبل العيش العادلة وإدارة الضغوط المناخية.

7- وكان الصندوق من الجهات التي أجرت تحولا مبكرا للتكيف مع المناخ في الوقت الذي كانت فيه المنظمات الإنمائية تركز بشكل أساسي على تخفيف آثار تغير المناخ. وعلى مدى العقد الماضي، بنى الصندوق ثروة من الدراية العملية بشأن ما يصلح لصغار المنتجين في بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. واكتسبت أفرقة الصندوق والدول الأعضاء بشكل مشترك خبرة عملية في مجالات العمل الأربعة لتحويل النظم الغذائية في ظل تغير المناخ التي حددها أكثر من 100 شريك:[3]

- **يساعد الصندوق في إعادة توجيه الزراعة وسبل العيش الريفية إلى مسارات جديدة للتعامل مع انبعاثات غازات الدفيئة، والحد من عدم المساواة، ومعالجة الإدماج الجنساني والاجتماعي، وتحفيز الممارسات القادرة على الصمود في وجه المناخ التي تلبي الاحتياجات الغذائية.** ويعد تحسين إدارة الأراضي، والتكثيف الزراعي المستدام، وتنويع الإنتاج والممارسات الزراعية المتكيفة كلها عناصر مهمة في مشروعات الصندوق التي تساعد في تخفيف الضغط الواقع على البيئة وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة. وتظهر مشروعات الصندوق قوة الابتكار الذي يجلبه الشباب، وقد طورت نُهجا لتطبيق مهاراتهم لإصلاح النظم الغذائية للتكيف مع تغير المناخ. وعلى سبيل المثال، تم تصميم برنامج تشجيع المشروعات الزراعية الرعوية للشباب الذي يموله الصندوق في الكاميرون لتعزيز إطار مؤسسي يساعد الشباب على إنشاء وتطوير أعمال تجارية ناجحة.

- **يعمل الصندوق على تخفيف المخاطر التي تواجه سبل العيش والمزارع وسلاسل القيمة، ويحد من أثر الطقس المتغير والظواهر المتطرفة من خلال الاهتمام بنظم الإنذار المبكر الشاملة، وشبكات الأمان التكيفية، والاستشارات المناخية المستنيرة وغيرها من الخدمات.** وعلى سبيل التوضيح، ساعد الصندوق المزارعين في نيبال على إدخال أصناف أرز تتحمل الإجهاد وتنمو بشكل جيد في منطقتهم ولا تفقد الغلة بسبب الجفاف. وبعد سنوات، تواصل مجموعات منتجي البذور التي أنشأها الصندوق تحسين قدرة مجتمعاتهم على الصمود في وجه تغير المناخ. وخلصت دراسة تقنية صدرت مؤخرا بشأن برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة إلى أن تدخلات تغير المناخ أدت إلى زيادة الغلة بنحو 140 في المائة لبعض الحبوب وما يصل إلى 300 في المائة لبعض الخضروات. وأدى ذلك بدوره إلى زيادة الدخل وتحسين الحالة التغذوية للنساء والأطفال، وخلق مصادر دخل دائمة ومتنوعة للشباب كما أدى إلى الحد من الضغط على الأراضي.

- **يساعد الصندوق على الحد من الانبعاثات الناجمة عن الزراعة وسلاسل القيمة من خلال التشجيع على إحداث تحولات كبيرة في النظم الغذائية والحد من فقد الأغذية وهدرها.** ويعمل الصندوق في صدارة مجال الزراعة المراعية للتغذية. وتدعم مشروعات الصندوق، في بلدان عبر أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، التحول إلى نظم غذائية صحية ومستدامة مراعية للمناخ. وتدعم برامج الصندوق منذ فترة طويلة الحد من فقد الأغذية في البلدان النامية. وأقام الصندوق شراكة لتوسيع نطاق أثره على الحد من فقد الأغذية باستخدام منهجية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتقييم فقد الأغذية. وبين عامي 2013 و2016، خصص الصندوق 12 في المائة من إجمالي مدفوعات القروض للبنية التحتية الخاصة بما بعد الحصاد داخل المزارع وخارجها، والمعدات وبناء قدرات أصحاب المصلحة عبر جميع سلاسل القيمة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل نسبة كبيرة من قروض ومنح الصندوق على تحسين

[3] للاطلاع على مزيد من المعلومات لمجالات العمل الأربعة المشار إليها في هذه الفقرة، انظر https://www.transformingfoodsystems.com

الوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل الريفي، مما يمكّن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أيضا من تقليل خسائرهم.

- **يدعم الصندوق إعادة مواءمة السياسات والتمويل ودعم الحركات الاجتماعية والابتكار لبناء نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة.** ويقدم الصندوق الدعم إلى المؤسسات العاملة والشاملة - تتراوح من مجموعات المزارعين إلى الوزارات - التي تعتبر أساسية للتحول الريفي. ومن خلال منتدى المزارعين، يقيم الصندوق شراكات مع المنظمات التي يديرها صغار المزارعين. وتقوم وزارات الزراعة بتنفيذ مشروعات الصندوق في جميع أنحاء العالم، مما يولد التعلّم المتعمق من خلال الممارسة بشأن الصمود في وجه تغير المناخ. وعمل الصندوق على نظم التمويل الريفي في أكثر من 70 بلدا لأكثر من أربعة عقود، واستثمر أكثر من 3 مليارات دولار أمريكي في نظم التمويل الريفي. وسيبني برنامج الصندوق الجديد بشأن تمويل القطاع الخاص على هذه التجربة ويقدم أداة جديدة لإطلاق التمويل الخاص للمؤسسات الريفية الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمكن أن توفر فرص عمل للشباب والنساء.

8- وأشار تقييم أثر التجديد العاشر لموارد الصندوق إلى أن المستفيدين من التجديد العاشر لموارد الصندوق كانوا أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات المتعددة، بما في ذلك تغير المناخ، بنسبة 13 في المائة مقارنة بالمزارعين في الفئات المقارنة. ويجري حاليا توسيع نطاق الدروس المستفادة من تدخلات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال برنامج القروض والمنح في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. والتزم الصندوق بمبلغ 736 مليون دولار أمريكي من تمويل المناخ في إطار البرنامج العادي للقروض والمنح، وأساسا في شكل قروض، بين عام 2019 وسبتمبر/أيلول 2020. وستكون نسبة 25 في المائة على الأقل من الموارد الأساسية للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مركزة على المناخ، وذلك بخلاف الأموال التكميلية من صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية.

9- ويلتزم الصندوق بزيادة تمويل المناخ المخصص للزراعة صغيرة النطاق ليصل إلى 40 في المائة لفترة التجديد الثاني عشر المقبلة لموارد الصندوق (2022-2024). وأُدمجت المساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس في جميع الاستراتيجيات القطرية الجديدة منذ عام 2019، وسوف يتم تعزيز مساهمة الصندوق في دعم البلدان لتحقيق هذه الالتزامات في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسيوفر برنامج الصمود الريفي الجديد التابع للصندوق وسيلة للمساعدة في توجيه تدفقات تمويل المناخ إلى أصحاب الحيازات الصغيرة. وسيعزز برنامج الصمود الريفي حافظة الصندوق وسيواصل إدخال أنشطة جديدة ومبتكرة قادرة على الصمود في برنامج القروض والمنح للتجديد الثاني عشر للموارد. وينخرط الصندوق بشكل استراتيجي مع الصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، ومرفق البيئة العالمية لبرمجة مشروعات أكثر طموحا وتأثيرا وتحويلا للصمود في وجه تغير المناخ في النظم الزراعية الصغيرة.

ثالثا- توضيح سبب الحاجة إلى القدرة على الصمود في وجه المناخ - مساعدة صغار المنتجين والمجتمعات الريفية الفقيرة على الازدهار

10- يتمثل الهدف الرئيسي للصندوق بالنسبة إلى الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف والعملية التحضيرية التي تسبقها في تسليط الضوء على الحلول العملية لتعزيز قدرة صغار المنتجين الزراعيين ومجتمعاتهم على الصمود في وجه تغير المناخ، والدعوة إلى توجيه تمويل المناخ بشكل أفضل لأكثر الفئات ضعفا. وسيركز الصندوق على الحلول وسيتبادل خبراته في تكييف الحلول وفقا للظروف القطرية المحددة.

11- وفيما يلي توضيح لسبب الحاجة إلى القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل مساعدة صغار المنتجين والمجتمعات الريفية الفقيرة على الازدهار:

- **إن التغيير التحويلي مطلوب للقضاء على الجوع من خلال النظم الغذائية التي يمكن أن تدير الضغوط المناخية على نحو مستدام.** وتشكل أزمة المناخ تهديدا متزايدا للنظم الغذائية. وفي الوقت نفسه، تعمل النظم الغذائية الحالية كمحرك لتغير المناخ، وتولد ما بين 25 في المائة و30 في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة. وقد أدى تغير المناخ بالفعل إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين 1 في المائة و5 في المائة. وبين عامي 2005 و2015، كلفت الأحداث المناخية والكوارث الطبيعية القطاعات الزراعية في اقتصادات البلدان النامية ما يصل إلى 96 مليار دولار أمريكي في شكل تلف أو فقدان المحاصيل والثروة الحيوانية. وستساهم زيادة الاستثمار في تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 في العمل المناخي أيضا (هدف التنمية المستدامة 13)، والحد من أوجه عدم المساواة (هدف التنمية المستدامة 10)، وحقوق المرأة في المشاركة الكاملة والمتساوية في الحياة الاقتصادية والعامة (هدف التنمية المستدامة 5) وأنماط الإنتاج والاستهلاك الأكثر استدامة (هدف التنمية المستدامة 12). ويمكن أن يساهم تمويل المناخ في القضاء على الفقر والجوع. وأظهر استعراض واسع النطاق أُجري مؤخرا للأدلة المنشورة على التدخلات الزراعية أن إنشاء حوافظ متكاملة من التدخلات أكثر فعالية من السعي إلى إجراء تحسينات منعزلة. ويتعين على الإدارات الحكومية المعنية وشركائها العمل معا بشكل أوثق لإحداث تغيير تحويلي.[4]

- **إن بناء قدرة صغار المزارعين على الصمود في وجه تغير المناخ مسألة ملحة، حيث يتأثر الفقراء بشكل غير متناسب بتغير المناخ.** وتتمثل فرضية هدف التنمية المستدامة 2 في أن زيادة دخل وإنتاجية صغار المنتجين، بطريقة تدعم الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة بيئيا، هي الطريقة الأكثر فعالية للقضاء على الجوع. ويعد تغير المناخ عاملا مُضاعِفا للمخاطر ومن المتوقع أن يؤثر بشكل غير متناسب على صغار المنتجين ويجعل سبل عيشهم أكثر ضعفا. وشهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص أحداثا مناخية أكثر تواترا وشدة خلال العقد الماضي، ومن المنتظر أن تعاني من بعض أسوأ آثار تغير المناخ. وبصورة أعم، يعد نظام المناخ الأفريقي ومزيجه المعقد من نظم الطقس واسعة النطاق غير مدروس إلى حد كبير. وتساهم الزراعة في 32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، ويعتمد مئات الملايين من الأفارقة على هطول الأمطار الذي لا يمكن التنبؤ به بشكل متزايد لزراعة غذائهم. وتعد قدرتهم على الصمود في وجه تغير المناخ منخفضة. وأدى النقص المزمن في الاستثمار في نظم الإنتاج الخاصة بصغار المنتجين إلى انخفاض الإنتاجية والدخول وإلى تقويض جهودهم للخروج من سبل عيش الكفاف. وتعد منطقة الساحل معرضة بشكل خاص لتغير المناخ، حيث يؤثر على 300 مليون شخص. ولا يوجد أي مكان تؤدي فيه المساعدة الإنمائية الرسمية دورا أساسيا مثل الدور الذي تؤديه في أفريقيا. وهذا يعني أن المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تكون عاملا حاسما في بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

- **المعرفة والتكنولوجيا متوفرتان ويتعين تطبيقهما على نطاق واسع بناء على الأدلة المحلية.** ولا يتعين أن يكون المزارعون قادرين على زراعة المحاصيل المقاومة للمناخ فحسب، ولكن عليهم أن يكونوا قادرين على نقل محاصيلهم وبيعها. وعلى الحكومات أن تجمع بين الاستثمارات في الزراعة وبرامج الحماية الاجتماعية، لضمان أن يكون بوسع الناس الاعتماد على دخل ما والحصول على الأغذية حتى في الأوقات الصعبة. ويجب على صانعي القرار في الحكومات أن يجعلوا التنمية الزراعية أولوية في كل بلد. وهناك حاجة عاجلة إلى الاستثمار في وضع أطر عمل موحدة لتحسين جودة وأهمية البحث لواضعي السياسات نظرا لأنه لا يمكن تحقيق السياسات القائمة على الأدلة إلا بالبيانات المصنفة. وقد اكتسب الصندوق الكثير من الخبرة العملية في مجال الصمود في وجه تغير

[4] CERES2030
https://ecommons.cornell.edu/bitstream/handle/1813/72799/Ceres2030%20Summary%20Findings_Final.pdf?sequence=3&isAllowed=y

المناخ ويمكن أن يقدم مساعدة في هذا المجال. وتتمثل الخطوة التالية في توسيع نطاق الحلول المعروفة.

- **يتعين توجيه تمويل المناخ بشكل أفضل نحو الفقراء وأن يكون إضافيا للتمويل الإنمائي القائم.** والطريقة الوحيدة لتحقيق تحول مستدام وعادل في النظم الغذائية هي أن يكون تمويل المناخ ملائما ومن السهل الوصول إليه ومناسبا. وهذا ليس هو الحال في الوقت الحالي. فلا يصل إلا 1.6 في المائة من تمويل المناخ العالمي إلى صغار المنتجين الزراعيين (انظر الإطار). وقد كانت مساهمة فقراء الريف هي الأقل في هذه الأزمة، وهم يعانون حاليا من نقص في تمويل المناخ، والذي يعد منخفضا بشكل غير مقبول ويشكل حاجزا رئيسيا أمام التنمية المستدامة. وعند اعتماد اتفاق باريس، أعادت الأطراف من البلدان المتقدمة تأكيد هدف تعبئة 100 مليار دولار أمريكي بشكل مشترك سنويا بحلول عام 2020 لتلبية احتياجات البلدان النامية، واتفقت على تحديد هدف جماعي أكبر جديد قبل عام 2025. وقد ظل إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية عن طريق أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باستثناء الدعم للعمل الإنساني، مستقرا بين عامي 2009 و2018، مما يشير إلى أن تدفقات المعونة تحت مظلة تمويل المناخ ليست في الواقع إضافية، ولكنها تحل محل الحصول على أشكال المعونة الأخرى أو يعاد تسميتها كتمويل للمناخ.[5]

استعراض مسبق سريع لدراسة الصندوق القادمة: 1.6 في المائة فقط من تمويل المناخ العالمي يصل إلى صغار المنتجين الزراعيين

تحدد دراسة جديدة أُجريت بتكليف من الصندوق في عام 2020 (صدرت في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني) حجم تدفقات تمويل المناخ العالمي الذي يوجه نحو الإنتاج صغير الحجم. وعلى الرغم من أن تمويل المناخ العالمي قد تجاوز نقطة النصف تريليون، فإن 1.6 في المائة فقط، أو ما يقرب من 10 مليارات دولار أمريكي، موجه إلى صغار المنتجين الزراعيين. وهذا الرقم منخفض بشكل غير مقبول، ويشكل حاجزا رئيسيا أمام التنمية المستدامة. ويقدم القطاع العام تقريبا 95 في المائة من إجمالي هذا المبلغ، ومن الصعب تحديد تمويل القطاع الخاص. وتعتبر المنح هي الأداة المالية السائدة المستخدمة في تمويل المناخ لصغار المنتجين، حيث توفر 50 في المائة من جميع الأدوات المستخدمة، تليها الديون التيسيرية (منخفضة التكلفة) (33 في المائة) والديون غير التيسيرية (16 في المائة). وتؤكد الدراسة نتيجة تحليل حديث أجرته منظمة أوكسفام يفيد بأن البلدان الأشد فقرا تعاني لإعطاء الأولوية للاقتراض من أجل الأنشطة المتعلقة بالمناخ.

- **تتسبب ندرة المياه والجفاف في بؤس طويل الأجل.** وسيواجه أكثر من 4.8 مليار شخص في جميع أنحاء العالم شهرا واحدا على الأقل من ندرة المياه كل عام بحلول عام 2050. وفي حين أن الفيضانات تجذب الكثير من الاهتمام لأنها تسبب أضرارا هائلة، فإن الجفاف هو البؤس في حركة بطيئة. وغالبا ما يُنظر إلى حالات الجفاف على أنها أحداث قصيرة المدى تنتهي بمجرد بدء هطول الأمطار مرة أخرى، ولكن آثارها عميقة ودائمة. وتشتمل الآثار طويلة المدى على التأثيرات الصحية، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وفقدان الغابات، وضعف النظم الزراعية. ويؤدي عدم كفاية الأغذية في المراحل المبكرة من الحياة إلى إعاقة النمو البدني والعقلي للطفل، وتترتب عليه عواقب وخيمة لا رجعة فيها في كثير من الأحيان. وفي المناطق الريفية من أفريقيا، تتحمل النساء اللواتي ولدن أثناء فترات الجفاف الشديد الآثار طوال حياتهن. فيكبرون أقصر بدنيا، ويحصلن على تعليم أقل، ولديهن قدرة أقل، ويصبحن في النهاية أقل ثراء. كما يمكن أن يصبحن أقل قدرة على اتخاذ القرارات المالية للأسرة

[5] https://www.cgdev.org/blog/aid-and-climate-dont-make-poor-pay-twice#.X5huDF4bNvk.twitter

وأكثر تسامحا مع العنف المنزلي. ويؤثر الجفاف على أجيال متعددة، حيث إن أطفال الأمهات اللواتي عانين من صدمات هطول الأمطار في سن الرضاعة يكن أكثر عرضة للمعاناة من سوء التغذية.[6]

رابعا- إقامة شراكات لتوضيح الحاجة إلى زيادة قدرة صغار المنتجين على الصمود في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف

12- يوفر عام العمل المناخي فرصة فريدة لبدء التغيير التحويلي، وتعبئة الموارد وإقامة شراكات جديدة، وتبادل الدراية.

13- ولتحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2، من الأهمية بمكان الجمع بين جدولي أعمال نظم الأغذية وسياسات تغير المناخ وترجمتها إلى عمل حقيقي، ويوفر عام 2021 فرصة فريدة للقيام بذلك.

14- ويشارك الصندوق بالفعل في تنظيم أحداث مختلفة في الفترة التي تسبق الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، بما في ذلك مع مكتب المملكة المتحدة للشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية، وأمانة منظمة التحول الريفي العادل، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، واللجنة العالمية للتكيف ومختلف وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. وكان الصندوق مناصرا قويا لإدراج الزراعة في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومن بين أمور أخرى، من خلال مجموعة عمل كورونيفيا المشتركة للعمل في مجال الزراعة. وتدعو مفاوضات مجموعة عمل كورونيفيا المشتركة للعمل في مجال الزراعة إلى زيادة التمويل، وتحديدا تمويل التكيف من أجل الزراعة. وسيواصل الصندوق مشاركته النشطة مع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في أنشطة مجموعة عمل كورونيفيا المشتركة للعمل في مجال الزراعة، ويدعو الدول الأعضاء فيه للانضمام إلى هذه المشاركة.

15- وقد جمعت قمة التمويل المشترك، التي استضافتها فرنسا في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، مصارف التنمية العامة لدعم العمل المشترك نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. وسيقوم الصندوق بتشكيل تحالف من مصارف التنمية لحشدها حول سد فجوات تمويل المناخ لصالح صغار المنتجين.

16- وستختتم اللجنة العالمية المعنية بالتكيف عامها من العمل بقمة التكيف مع المناخ، المقرر تنظيمها كحدث إليكتروني تستضيفه هولندا في يناير/كانون الثاني 2021. وستركز القمة على تأمين استثمارات جديدة لضمان أن يستطيع الملايين من صغار المنتجين التكيف مع الضغوط التي يضعها المناخ على إنتاج الأغذية. وشارك الصندوق في مسارات عمل الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية والتمويل في هذا الصدد، ويعمل على إبراز برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + كجزء من مسار عمل الأمن الغذائي خلال القمة.

17- وتهدف قمة النظم الغذائية لعام 2021 إلى إطلاق إجراءات جديدة جريئة لتغيير الطريقة التي ينتج بها العالم الأغذية ويستهلكها، مما يحقق تقدما في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويعد الصندوق منظمة الأمم المتحدة الأساسية المعنية بمسار العمل رقم 4 في القمة، والذي يركز على حلول للنهوض بسبل العيش العادلة في النظم الغذائية. ويساهم الصندوق أيضا في مسارات العمل الأخرى وسيطلق تقرير التنمية الريفية لعام 2021 خلال القمة. وتؤكد المناقشات التي دارت أثناء التحضير للقمة على الأهمية المحورية لتغير المناخ في النظم الغذائية.

18- وتتيح الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف فرصة أخرى للصندوق للانخراط مع ممثلي الحكومات في تخطيط الانخراط في المستقبل والاستماع إلى الأولويات القطرية. وقد أدرجت جميع الأطراف من البلدان النامية تقريبا قطاع الزراعة في مساهماتها المحددة وطنيا، مما يؤكد الاعتراف المتزايد بأهمية الزراعة في

[6] https://www.worldbank.org/en/news/feature/2017/10/24/uncharted-waters

جدول أعمال تغير المناخ. ومع تحديد الموعد النهائي للمساهمات المحددة وطنيا المحدثة والمعززة أيضا في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، سيدعم الصندوق البلدان في تخطيط التزاماتها الوطنية بشأن العمل المناخي في مجال الزراعة وتحقيقها.

19- ويمكن أن يؤدي التقاء كل هذه الأحداث والمساعي إلى خلق الزخم اللازم للتحول في النظم الغذائية لإطعام سكان العالم على نحو مستدام، الآن وفي المستقبل، في ظل تغير المناخ.

خامسا- الأسئلة التوجيهية

20- **كيف يمكن أن يطبق الصندوق خبرته في مجال الصمود في وجه تغير المناخ والنظم الغذائية لإقامة شراكات مع الحكومات والجهات الأخرى من أجل إحداث تحول منهجي في النظم الغذائية لزيادة الأثر وإحداث فرق أكبر في حياة فقراء الريف؟**

21- **كيف يمكن أن تعمل الدول الأعضاء والصندوق معا من أجل الربط بين مؤتمر قمة الأغذية والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف لبدء التغيير التحويلي؟**

22- **كيف يمكن أن تعمل الدول الأعضاء والصندوق معا لجذب مزيد من الاهتمام لفجوة تمويل المناخ التي يواجهها صغار المنتجين خلال الفترة السابقة للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف وخلالها؟**

23- **ما هي الدول الأعضاء المهتمة بإقامة شراكة مع الصندوق والجهات الأخرى للفت الانتباه إلى القدرة على الصمود وتعبئة الدعم لصغار المنتجين؟ ومن هم الشركاء الآخرون أو المبادرات الأخرى التي ينبغي أن ينخرط معها الصندوق؟**